بإجماع الحاضرين ووفقا للضوابط والمعايير

«التعليمية» و«الموارد البشرية» البرلمانيتان وافقتا على الجمع بين الوظيفة والدراسة داخل الكويت وخارجها

جانب من الاجتماع المشترك بين التعليمية والموارد البشرية

ممثلو الجهات المعنية

مداخلة الحويلة

وافقت لجنتا شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والموارد البشرية في اجتماعهما المشترك اليوم من حيث المبدأ على السماح بالجمع بين الوظيفة والدراسة داخل وخارج دولة الكويت وفقاً لضوابط ومعايير.

وأوضح بيان صادر عن الاجتماع أن الموافقة على الجمع بين الدراسة والوظيفة من حيث المبدأ جاءت بإجماع الأعضاء الحاضرين وفقاً لضوابط ومعايير تضمن تحقيق جودة التعليم وصون حق الموظف في التعليم.

وأضاف البيان أنه تم أيضا الاتفاق على انتظار الرد الحكومي المتعلق بتحديد الضوابط والمعايير وذلك بعد انتهاء إدارة الفتوى والتشريع من مراجعته، على أن يتم الانتهاء من إعداد تقرير من كلا اللجنتين ورفعه قبل بداية دور الانعقاد القادم.

وذكر البيان أن ذلك جاء استناداً إلى المادة 53 من اللائحة الداخلية وبناء على الاجتماعات المشتركة المنعقدة بين لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد ولجنة الموارد البشرية والتي نوقشت خلالها الموضوعات المتعلقة بالجمع بين الوظيفة والدراسة والمدرجة على جدول أعمال اللجنتين.

تضاف إلى سنوات أقدميته فور استلامه العمل

الخنفور يطالب باحتساب مدة انتظار الوظيفة ضمن الخدمة

أعلن النائب سعد الخنفور تقدمه باقتراح بقانون للتعديل على المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية، ويقضي التعديل باحتساب مدة انتظار المواطن الذي قام بالتسجيل في ديوان الخدمة المدنية لطلب الوظيفة حتى تاريخ مباشرته العمل في وظيفته ضمن سنوات خدمته المسجلة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتعتبر سنوات وشهور فترة الانتظار أقدمية له.

وشدد الخنفور في مقترحه على ضرورة تيقن ديوان الخدمة المدنية من استحقاق الموظف الذي باشر عمله من العلاوات والمزايا المالية الأخرى المترتبة على احتساب مدة انتظار الوظيفة أقدمية.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن الأرقام والإحصائيات الحكومية الرسمية أكدت تزايد أعداد المنتظرين للوظائف المسجلين في ديوان الخدمة المدنية عاماً بعد آخر، وأن اللافت في القضية أن مدة تعطل العديد منهم تجاوزت الـ 12 شهراً وأكثر وبالطبع أغلب هؤلاء المنتظرين من الشباب المقبل على الحياة.

سعد الخنفور

واعتبر المقترح أن هدر الوقت الذي حدث أثناء فترة انتظار الوظيفة ليس ناتجاً عن أخطاء ارتكبها أو وقع فيها المواطن الباحث عن الوظيفة بعد اتخاذ كل الخطوات المطلوبة منه وأهمها تسجيله في ديوان الخدمة المدنية لكن المسؤولية تقع على ديوان الخدمة المدنية نفسه الذي تباطأ في إيجاد الوظيفة لهذا الشاب، وعليه لا بد وأن يكون هناك تعويض بشكل غير مباشر لكل الشباب المقبلين على الحياة العملية والتي طالت مدة انتظارهم لأسباب غير معلومة.

واختتم الخنفور مقترحه بتأكيده أن القانون بمنزلة تعويض معنوي ومادي للمتضررين من طول مدة انتظار الوظائف بعد التسجيل في ديوان الخدمة المدنية وضرورة أن يعمل ديوان الخدمة على سرعة إنجاز الملفات وإيجاد فرص عمل للمتقدمين في أقصر وقت ممكن.

لتخفيف معاناتهم التي يكابدونها حاليا أثناء مراجعتهم للمستشفيات

متعب الرثعان يقترح إنشاء مستشفى متكامل لذوي الإعاقة يشمل جميع التخصصات الطبية

متعب الرثعان

أعلن النائب متعب الرثعان عن تقدمه باقتراح بقانون بإنشاء مستشفى متكامل لذوي الإعاقة يشمل جميع التخصصات الطبية وبموصفات خاصة تناسب هذه الفئة، ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم «٣١» لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم «٨» لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم «٣٣» لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم «١» لسنة ٢٠١٨،

– وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/١/٧ في شأن وزارة الصحة العامة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

«المادة الأولى»: ينشأ مستشفى لذوي الإعاقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

«المادة الثانية»: تهيئ وزارة الأشغال العامة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا المشروع وبالتنسيق مع وزارة الصحة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والجهات الأخرى المعنية، وتخصص ميزانية خاصة لإنجاز المستشفى وتسليمه إلى وزارة الصحة.

«المادة الثالثة»: يخصص المستشفى لعلاج المواطنين من أصحاب الاحتياجات الخاصة والصادرة لهم شهادة إعاقة لمختلف الإعاقات بجميع درجاتها من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في جميع التخصصات والجراحات الطبية، على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لجميع المواطنين.

«المادة الرابعة»: يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال «3» أشهر من تاريخ صدوره.

«المادة الخامسة»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:انطلاقا من الدستور الذي كفل الرعاية الصحية لجميع المواطنين والقانون رقم «8» لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، يهدف هذا القانون إلى إنشاء مستشفى متكامل يشمل جميع التخصصات الطبية وبمواصفات خاصة تناسب هذه الفئة التي تعاني كثيراً أثناء مراجعتها المستشفيات لأسباب عدة أهمها عدم ملائمة المستشفيات الحالية لطبيعتهم الخاصة والبعد الجغرافي بين مواقع المستشفيات التي تتم مراجعتها على حسب التخصص.

ونصت المادة الأولى على أن ينشأ مستشفى لذوي الإعاقة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويلزم القانون في مادته الثانية وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذه المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الصحة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والجهات الأخرى المعنية، على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز المستشفى ويتم تسليمه إلى وزارة الصحة، على أن يقوم الوزير المختص بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره.

في ظل وجود مقترحات بقوانين لإدراجهم ضمن وثيقة التأمين «عافية»

«المهن الطبية» اجتمعت مع «ذوي الإعاقة»: ضرورة إشراك القطاع الصحي الأهلي في تقديم الخدمات العلاجية لهذه الفئة المهمة

اجتمع اتحاد أصحاب المهن الطبية الأهلية مع لجنة شؤون ذوي الإعاقة بمجلس الأمة لمناقشة استعدادات القطاع الطبي الأهلي وتجهيزاته لتقديم الخدمات الطبية لفئة «المعاقين»، في ظل وجود مقترحات بقوانين بشأن إدراج هذه الشريحة ضمن وثيقة التأمين الصحي «عافية».

وذكر رئيس اتحاد أصحاب المهن الطبية د.عصام الصالح، أنه تم مناقشة العوائق والمتطلبات من الناحية التنظيمية والتجهيز لها من قبل المرافق الصحية الأهلية، مشددا على ضرورة اشراك القطاع الصحي الاهلي لاستقبال هذه الفئة والمشاركة مع القطاع الحكومي في تقديم الخدمات الصحية.

لقطة جماعية عقب الاجتماع المشترك بين الطرفين

وبين د.الصالح انه تم مناقشة العديد من النقاط منها التنسيق مع متطلبات وزارة الصحة لصياغة اللوائح التنظيمية ، حيث أن هناك تفاوتا في مسميات ودرجات الاعاقة المتباينة والإعاقات الحركية والحسية والذهنية والعقلية ، فضلا عن الاعاقات المركبة وصعوبات النطق والتعلم والاضطرابات السلوكية وغيرها.

وبين ان إدراج هذه الفئة لتقديم الرعاية الطبية لها في القطاع الأهلي يأتي لدمجها في المجتمع وتفعيل الالتزامات العامة والمساواة وعدم التمييز وحرية ذوي الاعاقة وأمنهم الصحي واحترام الخصوصية .

والجدير بالذكر الاجتماع شهد حضور رئيس اتحاد اصحاب المهن الطبية الاهلية د.عصام الصالح ، ونائب الرئيس فواز الأسد وامين السر د.هشام ابو الجبين ، أما لجنة ذوي الاعاقة فقد مثلها رئيس اللجنة النائب سعود العصفور والنائب خالد المونس العتيبي والنائب هاني شمس.

سيار نقلاً عن الفهد: «الدفاع الأعلى» موافق على تقاعد العسكريين «البدون»

بدر سيار

قال عضو لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب بدر سيار الشمري، أنه «بعد الاتصال الهاتفي بوزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد الذي أكد مشكورا موافقة مجلس الدفاع الأعلى على مشروع تقاعد إخواننا العسكريين الكويتيين البدون والذين أفنوا حياتهم مخلصين لهذا البلد الغالي»، مردفا «ألف مبروك لاخواني الكويتيين البدون وما جزاء الإحسان الا الإحسان»

حمد العبيد يستقبل وفدا من السفارة الصينية لدى الكويت

استقبل النائب حمد العبيد في مكتبه صباح أمس وفدا من سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى الكويت ممثلا بالسكرتير الثالث في السفارة بين كي ورئيس المراسلين وو دونغهوي.

وناقش الجانبان مشروع مكافحة التصحر الذي يعتبر من أكثر المشاريع التي تحتاجها الكويت لمواجهة هذه الظاهرة والتغيرات المناخية.

ورحب النائب العبيد وفق بيان صادر عن مكتبه، بفكرة المشروع والتعاون الكويتي – الصيني في هذا الجانب، منوها بالعلاقات المتينة التي تربط البلدين الصديقين، وسبل تعزيز وتنمية هذا التعاون في شتى المجالات.